|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2018 الجلسة الختامية، دبي، 27 أكتوبر 2018** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: 7** | **الوثيقة C18/126-A** |
|  | **11 أكتوبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية |
| وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن مشروع مبنى مقر الاتحاد |

يُشرفني أن أُحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس مساهمة مقدمة من **الولايات المتحدة الأمريكية**.

هولين جاو
الأمين العام

مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية

وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن مشروع مبنى مقر الاتحاد

مقدمة

استعرضت الولايات المتحدة المعلومات المحدثة بشأن مشروع مباني مقر الاتحاد المقدمة من الأمين العام في الوثيقة [C18/123](http://www.itu.int/md/S18-CL-C-0123/en) وأعربت عن تقديرها لها. وتعرض هذه المساهمة وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن هذه المعلومات المحدّثة وبشأن مشروع مبنى المقر.

مناقشة

خلُص فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد (CWG-HQP) على النحو المبين في الوثيقة [C16/7](http://www.itu.int/md/S16-CL-C-0007/en) إلى أن "الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى واحد يوفر أيضاً الإمكانيات الوظيفية الضرورية التي يوفرها مبنى البرج هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وهو أيضاً الخيار الذي يوفر أكبر قدر من إمكانيات النفاذ، والأقل من حيث تكاليف الصيانة في المستقبل، وهو الأقل تكلفة على المدى الطويل." ووافق المجلس في دورته لعام 2016 على توصية الفريق على النحو المبين في [المقرر 588](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0124/en). ويشير هذا المقرر إلى أن المجلس قرر "أن يأذن بميزانية قصوى بمبلغ 140 مليون فرنك سويسري لتغطية التكاليف الإجمالية للمشروع قبل بيع مبنى البرج، مع صندوق إضافي للطوارئ بمبلغ 7 ملايين فرنك سويسري، يستعمل عند الضرورة، من أجل الزيادة غير المتوقعة في التكاليف". وينص جزء أيضاً من المقرر 588 على "إنشاء مجلس استشاري من الدول الأعضاء لإسداء مشورة مستقلة ومحايدة للمجلس وللأمين العام بشأن هذا المشروع".

وترى الولايات المتحدة أن هذا المجلس الاستشاري المكون من الدول الأعضاء المحدد حالياً باعتباره "الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG)"، يجب أن يعمل في إطار المقررات الراسخة لمجلس الاتحاد من أجل *"تقديم المشورة العامة والتوصيات بشأن تنفيذ المشروع، عند اللزوم وحسب الاقتضاء، لغرض ضمان التقيد بالجدول الزمني ومخصصات الميزانية"* وأنه لا يملك سلطة تعديل هذه المقررات. وتُوجَّه تعليمات إلى الأمين العام تشكل جزءاً لا يتجزأ من المقرر 588 تفيد "بأن يتفاوض مع البلد المضيف بشأن الحقوق التجارية المتجددة لأراضي مبنى البرج، مع العلم بأن من شأن ذلك أن يزيد إلى أقصى حد من قيمة بيع المبنى" و"بأن يعوض التكاليف النهائية الإجمالية للمشروع باستخدام جميع العائدات المتأتية من بيع مبنى البرج في سداد القروض الحالية على الأصول التي سيتم التخلص منها وفي التكاليف الضرورية المرتبطة بالبيع وفي خفض المبلغ المستحق من القرض إلى أقصى قدر ممكن". والالتهاء بالمحاولات المستمرة لتحويل مبنى البرج إلى عقار للإيجار يمكن أن يضعف قدرة الاتحاد على ضمان الحصول على قرض ميسَّر من البلد المضيف. ويسر الولايات المتحدة أن ترى في الرسالة المؤرخة 24 مايو 2018 الموجهة من الأمين العام إلى البلد المضيف "أن أمانة الاتحاد عازمة كل العزم على الامتثال لطلب مجلس الاتحاد الذي يدعوها إلى التقيد بأحكام وشروط مقرره 588 بصيغته السارية حالياً، لا سيما وأننا ندرك تماماً أن وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد السويسري وافقت بناءً على هذا المقرر (بما في ذلك النموذج الاقتصادي الذي ينطوي عليه) على المضي في الموضوع".

وعلاوةً على ذلك، ترى الولايات المتحدة أن المجلس قرر تخصيص مبلغ مالي قدره 140 مليون فرنك سويسري كحد أقصى على أساس أن هذا المبلغ سيغطي نفقات المشروع بأكمله. ونرى أنه من الأفضل التقيد بهذا المبلغ الأقصى من أجل إتاحة جزء أكبر من الموارد المحدودة للاتحاد للوفاء بمهمته. وتأسف الولايات المتحدة لرؤية أن التكاليف المقدرة في الوثيقة C18/123 تتجاوز الآن هذا المبلغ.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة بحثاً عن سبل للحد من التكاليف الإجمالية للمشروع. ومع ذلك، ينبغي ألا تكون هذه التخفيضات على حساب مهام الاتحاد. وتشير الولايات المتحدة إلى أنه في البند 5.1.3 من الوثيقة C18/123 "لم يتم إدراج قاعات الاجتماع الإضافية كما طلب المجلس في دورته لعام 2017"، وفي البند 6.1.3 "لن تكون القاعة الرئيسية للمؤتمرات قابلة للتقسيم إلى أربعة أجزاء، بل إلى جزأين فقط". ولا يزال القلق يساورنا من أن التصاميم لا تكفل قاعات اجتماعات كافية على الرغم من التقييم الذي قامت به دائرة المؤتمرات في الاتحاد.

وتشجع الولايات المتحدة على تقيد تصميم المشروع بالتكلفة الإجمالية التي حددها المقرر 588، سواء عُدل أم لا، (بدلاً من استناد التكاليف إلى ما يلزم لتغطية تنفيذ المشروع كلما تطور).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_